

المركزي اللبناني يجهل مصير سعر صرف الليرة

وعود بخطوات قانونية لتعقب التحويلات المالية إلى الخارج



كشفت تصريحات حاكم مصرف لبنان عن حجم المخاطر التي تحاصر الوضع المالي للبلاد حين أقر بأنه لا يعرف مصير سعر صرف الليرة، التي انحدرت قيمتها في السوق السوداء إلى مستويات بعيدة جداً عن السعر الرسمي. وأطلق وعوداً باتخاذ إجراءات بتعقب الأموال المهربة إلى الخارج من قبل المسؤولين والسياسيين والمصرفيين.

بيروت - تتربق الأوساط الاقتصادية والشعبية اللبنانية فرص تنفيذ التعهدات التي أطلقها أمس حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بالتحقيق في تقارير حول قيام مسؤولين ومصرفيين بتحويلات مالية إلى الخارج رغم فرض البنوك قيوداً مشددة على حركة الأموال. وقال سلامة، بعد اجتماع استثنائي في مجلس النواب، إنه سيتخذ "كل الخطوات القانونية لمعرفة مصير التحويلات المالية للسياسيين والإداريين وأصحاب المصارف إلى خارج لبنان". ولكنه أضاف أن "علينا أن نتأكد إن كانت هذه التحويلات خرجت من لبنان فعلاً". وكان التصريح الأكثر دلالة هو رده على سؤال عن مصير سعر صرف الدولار، حين قال "لا أحد يعرف". وأكد صعوبة الأزمة التي وعد بمعالجتها تدريجياً، بعدما تراكمت وازدادت حدة منذ إقفال المصارف في 17 أكتوبر، ما خلق اضطرابات في سوق صرف الدولار. وتطوي الفجوة المتسعة بين سعر الليرة الرسمي المربوط بالدولار منذ عقدين عند 1507 ليرات للدولار وبين أسعار السوق السوداء التي بلغت أكثر من 2200 ليرة للدولار، على مخاطر كبيرة تنذر بانقراض الاقتصاد اللبناني.

في بيروت وأعلنوا الامتناع عن تسديد القروض الخاصة بالنازل والسيارات للمصارف تحت شعار "مثن دافعين". ويشهد لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية (1975-1990)، ما يهدد المواطنين في وظائفهم ولقمة عيشهم تزامناً مع أزمة سيولة حادة وارتفاع مستمر في أسعار المواد الأساسية. ويتهجم متظاهرون في الحراك الشعبي المستمر منذ أكثر من شهرين المصارف بتحويل مبالغ مالية ضخمة لمسؤولين ومتولين إلى الخارج، في وقت تفرض فيه إجراءات مشددة على المودعين في لبنان.

وقال سلامة "سنقوم بكل ما يسمح به القانون للتحقق من كل التحويلات التي حصلت إلى الخارج في العام 2019... إذا كانت هناك أموال مشبوهة". وأشار إلى أن الحديث "كثُر" في هذا الموضوع ويتعلق بأموال "سياسيين وإداريين في

شلل القطاع المصرفي

واتهم وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل قبل يومين بعض المصارف بـ"حبس" رواتب موظفي الدولة التي تحولها الوزارة. وتشهد المصارف بشكل شبه يومي خلافات بين زبائن يريدون الحصول على أموالهم وموظفين عاجزين عن تأمين حاجاتهم جراء الإجراءات المشددة. وأطلق متظاهرون، الأسبوع الحالي، حملة "مش دافعين" تتضمن رفض دفع ما يترتب عليهم من قروض للمصارف. كما تظاهر العشرات أمس أمام مقر جمعية المصارف في بيروت، مرددين هتافات ضد البنوك وسلامة. ونقلت قناة المؤسسة اللبنانية للإرسال عن مصادر في مصرف لبنان أن تصريح سلامة "لا يعني إطلاقاً أي تغيير في سعر صرف الليرة الرسمي". وأكدت أن "سياسة مصرف لبنان لا تزال قائمة على استقرار سعر الصرف بالتعامل مع المصارف".

واعتبر سلامة أن إغلاق المصارف لمدة أسبوعين في بداية فترة الاحتجاجات "خلق اضطرابات في السوق".

2200
ليرة للدولار سعر العملة اللبنانية في السوق السوداء مقابل 1507 ليرات في السعر الرسمي

وتفرض المصارف إجراءات مشددة على سحب الأموال منذ الصيف، حيث لا تسمح بعض المصارف بسحب أكثر من ألف دولار شهرياً. كما تمنع التحويلات إلى الخارج، ولا يمكن للمغترب الذي يملك حسابات مصرفية في لبنان سوى الاستفادة من مبالغ مالية محدودة في الخارج.

الرياض تسعى لاستثمار ثروات غاز الخليج

الرياض - دخلت خطط السعودية لاستثمار ثروات الغاز في مياه الخليج العربي مرحلة جديدة بإعلان وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان عن قرب انطلاق تنفيذ مشروع جديد في حقل الدرّة البحري للغاز المشترك مع الكويت.

ونسبت صحيفة الاقتصادية السعودية إلى الوزير قوله إن المنطقة "واعدة وفيها كميات كبيرة من الغاز" وأن شركتين إحداهما من السعودية والأخرى من الكويت لديهما القدرة على تنفيذ المشروع.

وجاءت تلك التصريحات خلال زيارة الأمير عبدالعزيز إلى مجمع حقل الخفجي النفطي بعد توقيع اتفاق مع الكويت أنهى خلافات مزمنة بشأن المنطقة المحايدة "المسومة" بين البلدين والتي تضم حقولاً برية وبحرية.

وقال إن الرياض تتطلع للانتقال من مجرد تلبية حاجة القطاع الصناعي ومحطات الكهرباء المحلية إلى مصدر للغاز ومنتجاته، خاصة مع زيادة الطاقة المتجددة والنوية. وكانت تقارير عالمية قد ذكرت أن قطر قلقة من سعي السعودية للقيام بدور كبير في سوق الغاز العالمية مستقبلاً. وأكدت أن ذلك دفع الدوحة للتفكير الجدي في تغيير مواقفها السياسية من أجل مصالحها كدولة تعتمد على إنتاج الغاز.

ويرى خبراء غربيون أن من مصلحة قطر أن تتراجع عن مواقف سياسية وتنفذ مطالب السعودية والإمارات، مع صعود متحجّين آخرين في حوض البحر المتوسط مثل مصر وقبرص، وأن تتعاون مع السعودية في مستقبل صناعة الغاز.

وتسعى البيانات إلى أن السعودية تمتلك رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم، لكنها لم تتمكن من تطوير استثمارها حتى الآن.

الإمارات تستقبل العام الجديد بخطط لدعم المشاريع الصغيرة

برنامج موسع لتأهيل المدربين في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأوضح العيفي أن البرنامج سوف يعمل على ربط رواد الأعمال المسجلين لديه بأعضاء الشبكة الأوروبية للأعمال التي تضم 11 ألف شركة لتبادل المعلومات والخبرات وتنظيم الفعاليات المشتركة وبحث فرص إقامة شركات تجارية جديدة.



أديب العيفي
المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تنويع الاقتصاد

وأشار إلى أن المشاريع الأعضاء في البرنامج سوف تشارك خلال عام 2020 في ملتقى الشركات الصغيرة والمتوسطة على هامش ملتقى الاستثمار السنوي، الذي يمثل منصة لربطها بالشركات العالمية المستثمرة والباحثة عن فرص تجارية واستثمارية في أسواق الإمارات.

وأكد أن ذلك سيعزز تبادل المعرفة والإطلاع على الممارسات الابتكارية في تشغيل وتطوير الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة. وتضمنت الخطة توسيع قاعدة بيانات الأعضاء والخدمات المقدمة للمشاريع، إلى جانب تنفيذ خطة البرنامج الوطني لدعم الشركات الناشئة والابتكارية. وشملت أيضاً مشاركات عالمية في معرض كانتون الدولي في الصين، والمشاركة في وفد تجاري إلى هولندا، وتفعيل مذكرات التفاهم للتعاون في هذا القطاع مع السويد وأذربيجان.

زيادة حصصهم السوقية والحصول على الفرص الاستثمارية. وأشار العيفي إلى أن خطة البرنامج لعام 2020 تتضمن مجموعة من البرامج والمبادرات والأنشطة التي تصب في تمكين رواد الأعمال وتشجيع وتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الإطلاع على أفضل الممارسات وأحدث الاتجاهات في تنمية ريادة الأعمال. وذكر أن الخطة تهدف إلى تعزيز القدرات الإدارية والتجارية والممارسات الابتكارية لشركاتهم وتزويدهم بالعديد من الأدوات الفعالة لتحقيق النجاح التجاري والاستثمارية وتوسيع أنشطتهم في مختلف المجالات الحيوية، فضلاً عن ربطهم بأسواق إقليمية وعالمية جديدة.

وقال إن العام الحالي شهد زيادة عدد المشاريع الفعلة من خلال النظام الإلكتروني للبرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ليصل إلى 2000 رائد عمل مقارنة مع 1500 مشروع خلال عام 2018، بنسبة زيادة بلغت أكثر من 33 بالمئة. وتوقع أن يصل العدد إلى 5000 رائد عمل بنهاية العام المقبل. وأكد العيفي أن الخطة الجديدة سوف تركز بصورة بارزة على البرامج التدريبية التخصصية والموجهة لمساعدة رواد الأعمال على تطوير مشاريعهم ورفع قدراتهم القيادية والابتكارية والفنية للارتقاء ببدء شركاتهم وتعزيز دخلها وحضورها ومناقستها في السوق. وتضمن الخطة عقد 50 دورة تدريبية لأكثر من 3000 من رواد الأعمال المواطنين في جميع أنحاء الإمارات، إضافة إلى

الربط مع الشبكة الأوروبية للأعمال، وتنظيم ملتقى الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمشاركة في معارض حيوية وجوائز للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار على مستوى المنطقة والعالم، والعديد من البرامج والخدمات الأخرى لهذا القطاع.

وأوضح العيفي أن البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عمل على مدى السنوات الماضية على خلق بيئة جاذبة لأصحاب المشاريع من خلال توفير الحوافز والتسهيلات وإطلاق المبادرات التي من شأنها تمكين رواد الأعمال من دخول السوق بصورة ناجحة.

وأضاف أن تلك الجهود ساهمت في تعزيز قدرة أصحاب المشاريع على



استكشاف الفرص المستقبلية

نشاط موائى أبوظبى يسجل مستويات قياسية

في شهر أغسطس الماضي، والتي بلغت نحو 2.5 مليون طن من البضائع العامة، وهو أعلى مستوى في تاريخها خلال شهر واحد.

وتعكس هذه النتائج نمو الطلب من جانب الزبائن، وأهمية الاستثمارات التي تقوم بها الشركة في البنية التحتية لتوفير المزيد من الحلول والخدمات المتكاملة للمستثمرين والشركات. وسجلت موائى أبوظبى نموًا ملحوظًا في أعداد السفن السياحية القادمة إلى أبوظبى خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر وتزايدت أهمية المحطة منذ إنطلاقها في العام 2015، حيث سجلت زيادة بنحو 47 بالمئة في أعداد السياح هذا العام حتى نوفمبر مقارنة بالفترة نفسها من 2018.

وتعود هذه القفزة النوعية في نشاط موائى أبوظبى إلى ارتفاع زيارات السفن السياحية إلى المحطة بنسبة 51 بالمئة، وهو ما جعلها تتخطى أرقام العام الماضي بنسبة مهمة.

وقال الكابتن محمد جمعة الشامسي، الرئيس التنفيذي لموائى أبوظبى إن الشركة باتت تساهم بشكل أكبر في تمكين التجارة العالمية وتعزيز القطاعات الحيوية مثل الصناعة والخدمات اللوجستية إضافة إلى تشغيل الموائى. وأشار بالدعم الكبير الذي تحظى به موائى أبوظبى من جانب القيادة الرشيدة وعبر عن تقديره للثقة التي منحها إياها الزبائن والشركاء المحليون والعالميون، للعمل على تعزيز التبادل التجاري بين أبوظبى والعديد من الأسواق في آسيا وأفريقيا وأوروبا.



رياض سلامة
ستنفذ خطوات قانونية لمراقبة التحويلات المالية للسياسيين

وتواصلت الاحتجاجات الشعبية في بيروت وفي شمال لبنان وشرقه على السياسة المصرفية. وتجمع عدد من المحتجين أمام جمعية المصارف